

الخلافة

[509] وقال أبو حنيفة: تصح كما لو استأجره لينقل الخمر الى الصحراء ليريقه (1).
دليلنا: ما قلناه في المسألة الاولى سواء. مسألة 39: إذا استأجره ليخيط له ثوبا بعينه،
وقال: إن خطته اليوم فلك درهم، وإن خطته غدا فلك نصف درهم. صح العقد فيهما، فإن خاطه
في اليوم الاول كان له الدرهم، وإن خاطه في الغد كان له نصف درهم. وقال أبو حنيفة: إن
خاطه في اليوم الاول بمثل ما قلناه، وإن خاطه في الغد له أجره المثل، وهو ما بين النصف
المسمى الى الدرهم، فلا يبلغ درهما ولا ينقص عن نصف ودرهم (2). وقال الشافعي: هذا عقد
باطل في اليوم والغد (3). دليلنا: أن الاصل جواز ذلك، والمنع يحتاج إلى دليل. وقوله صلى
الله عليه وآله: " المؤمنون عند شروطهم " (4). وفي أخبارهم ما يجري مثل هذه المسألة
بعينها منصوطة، وهي أن يستأجر منه دابة على أن يوافي به يوما بعينه على أجره معينة،
فإن لم يواف به ذلك اليوم كان أجرها أقل من ذلك، وإن هذا جائز (5)، وهذه بعينها سواء.
(1) النتف 2: 574، والمبسوط 16: 38 - 39،
والفتاوى الهندية 4: 449، والبحر الزخار 5: 31، والمغني لابن قدامة 6: 150، والشرح
الكبير 6: 36. (2) الباب 2: 46، والمبسوط 15: 99 - 100، والفتاوى الهندية 4: 423،
والهداية المطبوع بهامش شرح فتح القدير 7: 208، وشرح العناية على الهداية بهامش شرح
فتح القدير 7: 208، وتبيين الحقائق 5: 139، والمغني لابن قدامة 6: 98، والشرح الكبير 6: 27،
وفتح العزيز 12: 202. (3) الوجيز 1: 232، وفتح العزيز 12: 202، والمبسوط 15: 100،
والمغني لابن قدامة 6: 98، والشرح الكبير 6: 26. (4) التهذيب 7: 371 حديث 1503،
والاستبصار 3: 232 حديث 835، والمغني لابن قدامة 4: 384، والشرح الكبير 4: 386، وتلخيص
الحبير 3: 23 و 44، والمصنف لابن أبي شيبة 6: 568 حديث 2064. (5) الكافي 5: 290 حديث 4
و 5، ومن لا يحضره الفقيه 3: 21 - 22 حديث 57 و 58، والتهذيب